



الجمهورية التونسية

وزارة التعليم العالي
والبحوث العلمي

08 شهر 2017

الديوان

1140/ب.د.ه

17610/2017

جامعة صفاقس
رئاسة الجامعة

ورد في 11 سبتمبر 2017

ضمن تحت عدد 11766

إلى السيد

رئيس جامعة صفاقس

الموضوع : إستيبيان على الخط في إطار إنجاز دراسة كمية ونوعية حول نفاذ المرأة لمواقع القرار في الوظيفة العمومية واردة من رئاسة الحكومة .
المصاحب : بلاغ .

شعبة طلبة ،

في إطار الاتفاق الإداري المبرم بين "رئاسة الحكومة" و "هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة-منظمة الأمم المتحدة فرع المرأة" حول "دعم مؤسسة النوع الاجتماعي في سياسات وبرامج الوظيفة العمومية"، تم الإنطلاق في إنجاز دراسة كمية ونوعية حول نفاذ المرأة لمواقع القرار في الوظيفة العمومية التونسية.

وبالنظر لأهمية هذه الدراسة وحرصا على استهداف أكبر عدد ممكن من المستجوبين للإطلاع على آرائهم حول الموضوع ، فالمرجو إيلاء الأهمية اللازمة للمسألة عبر دعوة مصالحكم المختصة للتعريف بهذا الاستبيان على مستوى جميع المؤسسات الراجعة لكم بالنظر وتحميس الإطارات والأعوان الراجعين لكم بالنظر (ذكورا وإناثا) لتعمير الإستيبيان على الخط وذلك لمدة 21 يوما بداية من يوم 30 أوت 2017 على الموقع المخصص للإستشارات العمومية www.e-participation.tn والتعريف به عبر كل الوسائل المتاحة بما في ذلك نشر البلاغ على موقع الجامعة وتعليقه في الأماكن المخصصة للعرض حسب الوثيقة المصاحبة ،علما وأنه لا يمكن لغير الموظفين (باعتبار الأساتذة الذين يمارسون مهام إدارية) تعمير هذا الإستيبيان. مع الشكر والسلام.

مؤيد الدين الديوان
نور الدين سيالحي

بلاغ

في إطار التعاون مع منظمة الأمم المتحدة، انطلقت مصالح رئاسة الحكومة في إنجاز دراسة كمية ونوعية حول نفاذ المرأة لمواقع القرار في الوظيفة العمومية التونسية. وتتضمن هذه الدراسة، من بين أقسامها، استبياناً يتم تعبئه من قبل الموظفين العموميين (ذكورا وإناثا)، بهدف إلقاء الضوء على مواطن التمييز المحتملة ضد المرأة في ما يتعلق بالنفاذ للوظيفة العمومية والمشاركة في صنع القرار.

وفي هذا الإطار تم وضع هذا الاستبيان على الخط على الموقع الإلكتروني المخصص للاستشارات العمومية <http://www.e-participation.tn/> نتم تعبئه من قبل الموظفين العموميين علماً بأنه لا يمكن تغير الموظفين تعبئة هذا الاستبيان.

وبال نظر لأهمية هذه الدراسة وحرصاً على الاطلاع على آراء الموظفين العموميين حول الموضوع، يرجى من كل المواطنين العموميين (ذكورا وإناثا) العاملين على المستوى المركزي والجهوي والمحلي تعبئة الاستبيان المذكور على الخط الذي سيمتد لمدة 21 يوماً من تاريخ انطلاق وضعه على الخط.